الملخص التنفيذي

عدالة التربية و التعليم في زمن الحرب: الأزمات المتفاقمة في لبنان وتعميق اللامساواة

راشيل صليبا، ماريا معلوف، سيرين صعب، مهى شعيب، كاثرين برون، غادة جوني، سهام أنطون

www.lebanesestudies.com

٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

عقب التصعيد الكبير للعدوان الإسرائيليّ المتجدّد على لبنان في ٢ آذار/مارس ٢٠٢٦، امتدّت الإعتداءات إلى معظم المناطق اللبنانيّة، ما أدّى إلى نزوح أكثر من ١,٣ مليون شخص، واستشهاد أكثر من ٣,١٨٥ شخصًا، وإصابة ٩,٦٣٣ آخرين، فيما لا يزال أكثر من ١٢٧,٧١٤ شخصًا نازحين وغير قادرين على العودة إلى منازلهم (حتى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٦). وكانت الآثار على التعليم فورية وواسعة النطاق: إذ نزح ٣٠٠,٠٠٠ من أصل ١,١ مليون طالب وطالبة من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، وكان ٦١٪ من الأطفال ملتحقين بمدارس تأثرت بالحرب، فيما جرى تحويل ٥٥٠ مدرسة من أصل ١,٢٢٨ مدرسة رسمية. وحتّى تاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠٢٦، لم تستأنف سوى ٥٤,٨٪ من المدارس الرسمية في الدوام الصباحي و٤٨,٧٪ من مدارس الدوام المسائي المخصّصة للطلاب السوريين التعليم الحضوري أو الهجين، ما يسلّط الضوء على حدّة التعطّل في نظام الدوام المسائي. تحلّل هذه الدراسة تأثير حرب ٢٠٢٦ الإسرائيلية على لبنان على إمكانيّة الوصول إلى التعليم واستمراريّته وتجارب التعلّم في لبنان، ضمن سياق أوسع من الأزمات المتراكمة والهشاشة البنيويّة وتعاظم اللامساواة.

تعتمد الدراسة منهجيّة بحثية مختلطة تجمع بين المقابلات النوعيّة ومجموعات النقاش مع المديرين والمعلّمين والطلّاب والأهالي، إلى جانب استبيان كمّيّ شمل ٣٠٠ معلّم/ة في المدارس الرسميّة. وتُظهر النتائج أنّ حرب ٢٠٢٦ لم تُنتج أزمة تعليميّة جديدة بمعزل عن السياق، بل فاقمت أوجه اللامساواة والهشاشة البنيويّة المتراكمة عبر سنوات من الأزمات المتداخلة، بما في ذلك الانهيار الاقتصاديّ عام ٢٠١٩، وجائحة كوفيد-١٩، وانفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠، والحربين الإسرائيليّتين على لبنان في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٦.

وتُظهر النتائج أنّ الاستجابات التعليميّة خلال حرب ٢٠٢٦ كانت ردّ فعل عاجل على الأزمة، اتسمت بالتفاوت الكبير بين المناطق والفئات الاجتماعيّة. فعلى الرغم من أنّ وزارة التربية والتعليم العالي وضعت خططًا طارئة لتأمين استمراريّة التعليم تعتمد على أنماط التعليم الإلكتروني والهجين وغير المتّصل بالإنترنت، إلّا أنّ تطبيقها تفاوت بشكل كبير تبعًا للموقع الجغرافي، والظروف الأمنيّة، وقدرات إدارة المدارس، والبنية التحتيّة الرقميّة، والوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ. وأظهرت نتائج الاستبيان أن أكثر من ٦٥٪ من الأساتذة أفادوا بأن أقل من نصف طلابهم يواظبون على حضور الدروس أو يشاركون فيها بانتظام، فيما وصف أكثر من ٨٥٪ أنماط التعليم الحالية عبر الإنترنت والتعليم المدمج بأنها محدودة أو ضعيفة الفاعلية.

وفي المقابلات المختلفة، وصف المديرون والمعلّمون والأهالي والطلاب التعليم الإلكترونيّ بأنّه آليّة مؤقّتة للتكيّف وليس بديلًا فعليًا وذا معنى. وتسلط نتائج الاستطلاع الضوء على المشكلات المتعلقة بالتعلم عبر الإنترنت: حدّد ٨٣٪ من الأساتذة ضعف أو انعدام الاتصال بالإنترنت بوصفه تحديًا رئيسيًا، فيما أفاد ٤٣٪ بوجود نقص في الوصول إلى الأجهزة. كما أظهرت نتائج الاستبيان محدودية جهوزية الأساتذة لتقديم تعليم إلكتروني فعّال: إذ ذكر ٧٩٪ أنهم لم يتلقوا دعمًا كافيًا في تعليمهم خلال الحرب، كما برزت احتياجات متعددة غير ملبّاة، شملت الدعم المالي (٨١٪)، والوصول إلى الإنترنت (٥٠٪)، وتوفير مكان مريح للتدريس (٢٨٪)، والدعم النفسي (٥٥٪). وبناءً عليه، أظهرت بيانات الاستبيان أن ٦٦٪ من الأساتذة أفادوا بانخراطهم الكامل في التعليم عن بُعد، واعتمد نحو ١٧,٥٪ أنماط التعليم الهجين، فيما لم يتمكن سوى نحو ١٧٪ من الاستمرار في التعليم الحضوري خلال الحرب.

كما عمّقت حرب ٢٠٢٦ اللامساواة التعليمية بشكل كبير، إذ كان طلاب المدارس الرسمية والطلاب السوريون في الدوام المسائي أكثر تضررًا من إقفال المدارس وتحويلها إلى مراكز إيواء، في حين استطاعت مدارس خاصة عديدة الحفاظ على قدر أكبر من الاستمرارية. وأصبح الوصول إلى التعليم يعتمد بصورة متزايدة على وضع الطالب من حيث النزوح، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية. أما الطلاب المقيمون في مراكز الإيواء، فقد واجهوا بعضًا من أشد أشكال الإقصاء، نتيجة الاكتظاظ، وغياب الخصوصية، وضعف الوصول إلى الكتب والأجهزة، والاستمرار في التعرّض للصدمات وعدم الاستقرار.

وكان الأطفال ذوو الإعاقة والطلاب الذين يعانون من صعوبات تعلّم من بين أكثر الفئات تهميشًا في الاستجابة التعليمية. فقد أظهرت الدراسة غيابًا شبه كامل للتعليم الدامج خلال الحرب، حيث بقيت معظم مراكز الإيواء غير مهيّأة من الناحية اللوجستيّة، فيما توقفت إلى حدٍّ كبير الخدمات التعليميّة والنفسيّة المتخصّصة. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن ٤٪ فقط من الأساتذة قالوا إن أنماط التعليم الحالية تأخذ احتياجات الطلاب ذوي صعوبات التعلّم في الاعتبار، بينما ذكر ٥٪ فقط الأمر نفسه بالنسبة للطلاب ذوي الإعاقة.

كما تسلّط النتائج الضوء على الضغوط الشديدة التي وقعت على عاتق الأساتذة والقيادات المدرسية. فالمديرون الذين تولّوا إدارة مدارس تحوّلت إلى مراكز إيواء تحمّلوا مسؤوليات تجاوزت كثيرًا أدوارهم التربوية الرسمية، بما في ذلك تنسيق شؤون الإيواء، وإدارة البيانات، والتوسّط في الأزمات، وغالبًا من دون دعم مؤسسي كافٍ. وأفاد الأساتذة بوجود هشاشة مالية كبيرة، وأعباء عمل متزايدة، وإنهاك عاطفي واحتراق نفسي. وعلى الرغم من أن الغالبية واصلت التدريس رغم الحرب، فإن كثيرين وصفوا شعورهم بالتخلّي عنهم من قبل المؤسسات والوزارات، وبغياب الدعم النفسي والمادي. وأظهر الاستبيان أن الغالبية الساحقة، بنسبة ٩٦٪، أفادت بأن رواتبها تأثرت بالحرب، فيما أشار ٥٠٪ إلى أن هذا التأثير كان كبيرًا أو شديدًا. كما أفاد ٨٨٪ بعدم امتلاكهم أي مصدر دخل بديل، بما يعكس مستويات عالية من الهشاشة الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، تكشف الدراسة عن توترات مهمّة تتعلق بمعنى التعليم وجدواه خلال الحرب. فبينما شدّد معظم الأساتذة والأهالي والطلاب على أهمية استمرار التعليم، تساءل كثيرون عن جدوى المحتوى الدراسي والامتحانات الرسمية في ظل النزوح، وانعدام الأمن، والصدمة النفسية. وقد اعتُبر الإصرار على أولويات تعليمية موجّهة نحو الامتحانات منفصلًا إلى حد كبير عن واقع الطلاب واحتياجاتهم النفسية والعاطفية. وشدّد المشاركون مرارًا على ضرورة أن تعطي الأنظمة التعليمية الأولوية للرفاه النفسي والاجتماعي، والتماسك الاجتماعي، والمرونة، والرعاية، بدلًا من التركيز الضيق على استكمال المناهج والتقييم.

والأهم من ذلك، أن النتائج تُظهر أن أثر حرب ٢٠٢٦ لا يمكن فهمها بمعزل عن الآثار التراكمية للأزمات السابقة. فقد وصف المشاركون باستمرار حياتهم وتجاربهم التعليمية بأنها تجري في ظل حالة ممتدة من الإنهاك، وعدم اليقين، و"وضعية البقاء". فقد أدت الانقطاعات المتكررة منذ عام ٢٠١٩، بما فيها الانهيار الاقتصادي، وجائحة كوفيد-١٩، وانفجار مرفأ بيروت، وإضرابات الأساتذة، والمراحل السابقة من الحرب في ٢٠٢٣ و٢٠٢٦، إلى خسائر تعليمية كبيرة وغير متكافئة، وإلى إضعاف الثقة بالمؤسسات، وتقويض الجدوى طويلة الأمد للتعليم بالنسبة لكثير من المجتمعات.

ويخلص التقرير إلى أن الاستجابات للتعليم في حالات الطوارئ في لبنان يجب أن تتجاوز التدابير القصيرة الأمد الهادفة إلى مجرد الاستمرارية، نحو مقاربات أكثر عدالة وشمولًا واستدامة، تعالج اللامساواة البنيوية، وتعزّز الجهوزية المؤسسية، وتدعم الأساتذة والمتعلمين نفسيًا وماديًا، وتضمن أن تكون الأنظمة التعليمية قادرة ليس فقط على الصمود في وجه الأزمات، بل أيضًا على حماية الكرامة، والعدالة، والحق في تعلّم ذي معنى للجميع. وانطلاقًا من ذلك، قُدّمت مجموعة من التوصيات التي تبرز الحاجة الملحّة إلى أن ينتقل قطاع التعليم في لبنان من الاستجابات التفاعلية للأزمات إلى إطار شامل ومنصف للتعليم في الطوارئ، يعزّز الجهوزية والاستمرارية والصمود.

وتشدد التوصيات على الحاجة الملحّة إلى أن يتجاوز قطاع التعليم في لبنان الاستجابات التفاعلية للأزمات، وأن يعتمد إطارًا شاملًا ومنصفًا للتعليم وقادرًا على الصمود في الطوارئ. ويشمل ذلك إعداد خطة وطنية للتعليم في الطوارئ تعزّز الجهوزية، وتضمن استمرارية التعلّم أثناء الأزمات، وتمنح الأولوية للمتعلمين الأكثر هشاشة والنازحين من خلال مقاربات مرنة وشاملة ومستجيبة للسياق. كما تدعو التوصيات إلى تعزيز دعم الأساتذة والقيادات المدرسية عبر التطوير المهني، والتدريب على الاستجابة للأزمات، وتحسين ظروف العمل، وتوفير دعم مالي ونفسي مستدام. وتؤكد كذلك ضرورة تقوية الحوكمة وآليات التنسيق

والمساءلة بين الوزارات والجهات الإنسانية وأصحاب المصلحة في قطاع التعليم، بما يضمن استجابات أكثر تماسكًا وفاعلية في حالات الطوارئ. كما ينبغي تنفيذ برامج موجّهة لاستدراك الفاقد التعليمي المتراكم نتيجة سنوات الانقطاع، مع إيلاء اهتمام خاص للمتعلمين المهمّشين، والأطفال النازحين، والمهدّدين بالتسرّب. وتبرز الحاجة أيضًا إلى إصلاح المناهج لضمان صلتها الأكبر بالواقع المعاصر، من خلال إدماج التفكير النقدي، والكفايات الرقمية، والتماسك الاجتماعي، والمواطنة، والمهارات اللازمة لمستقبل يتّسم بدرجة متزايدة من عدم اليقين. وبالتوازي، يمكن لتوسيع وتعزيز مسارات التعليم والتدريب المهني والتقني أن يوفّر فرصًا تعليمية أكثر تنوعًا وإتاحة للشباب الذين تعطّلت طموحاتهم ومساراتهم التعليمية بفعل الأزمات الممتدة. وأخيرًا، ينبغي إدماج الدعم النفسي والاجتماعي والتعلّم الاجتماعي العاطفي بصورة منهجية في مختلف الاستجابات التعليمية، انطلاقًا من أن التعلّم لا يمكن فصله عن رفاه الطلاب والأساتذة. كما ينبغي دعم المدارس لكي تؤدي دورها ليس فقط كمواقع للتعلّم الأكاديمي، بل أيضًا كمساحات آمنة وشاملة وحامية تعزّز الصمود، والتماسك الاجتماعي، والتعافي العاطفي، والإحساس بالاستقرار وسط استمرار عدم اليقين والحروب.